جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري

د. أحسن مبارك طالب

٢٠٠٥

الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري

د. أحسن مبارك طالب

٤ . الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري

تمهـيد

لايزال الكثيرون في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يعتقدون بأن وظيفة الأسرة الأساسية تجاه الأطفال تنحصر في إنجاب الأطفال، وإطعامهم، وإسكانهم، وتلبية حاجاتهم المادية (الفيزيقية).

لكن واقع الأمر مخالف لذلك تماماً لأن وظيفة الأسرة في يومنا هذا تتعدى ذلك بكثير، حيث أن الوظيفة الأهم في اعتقادنا هي، وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية أو كما نسميها «الوظيفة الوقائية» أو وظيفة التطبيع الاجتماعي، و التي أساسها التربية، والتعليم، والتوجيه والتهذيب الأخلاقي ومساعدة الأطفال على النجاح الاجتماعي وحمايتهم من الوقوع في براثن الجريمة والجنوح، أي الحرص كل الحرص على إعدادهم للحياة المستقبلية إعداداً جيداً وحمايتهم ووقايتهم من الجريمة والانحراف.

فالأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل معها الطفل بصورة مباشرة وجهاً لوجه منذ ولادته.

يتلقى الطفل في أسرته أساسيات التربية والتنشئة الاجتماعية، ويستقي منها قيماً وعادات وتقاليد المجتمع ومنها يبني المعالم الأولى لشخصيته، وغني عن التنويه بتأثير سلوك الفرد (سلباً أو أيجاباً). وبخبراته الأولى، وتجارب فترة الطفولة الأولى التي يقضيها عادة في أحضان أسرته.

فالأسرة هي حلقة الوصل الأهم بين الفرد والمجتمع، وفيها يتعلم الطفل حقوقه الفردية ويتعلم منها أيضاً (وقبل المجتمع) حقوق الآخرين

وحقوق المجتمع الذي ينتمي إليه ويعيش فيه، وهي « أي الأسرة » التي يجب عليها أن تغرس في الطفل إحترام حقوق الآخرين والحفاظ عليها بقدر الحفاظ على حقوقه الشخصية.

وعليه فإذا أساءت الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية فإنها بذلك تكون قد أساءت للمجتمع كله وتكون بذلك أيضاً قد زرعت بذور ما يمكن أن يزعزع المجتمع ويخلُّ بطمأنينته وأمنه.

الأسرة لها إذن وظيفة وقائية بلا منازع، ولا جدال. تقوم بها من خلال ما توفره لأطفالها من تربية وتنشئة صالحة ورعاية شاملة، وتوجيه صحيح للأطفال، وكشف مبكر عن الخلل الذي قد يصيب أحد أطفالها، والعمل على مساعدتهم في تقويم أو علاج ذلك الخلل.

ومن خلال تعاونها المباشر المنتظم والمستمر مع المدرسة، أو مع من يقوم بتعليم الأطفال والعمل على توفير الجو النفسي والاجتماعي والعملي المناسب لتزودهم بالعلم والمعرفة.

كما تقوم الأسرة من خلال حرصها على المتابعة المنتظمة، والتواصل الدائم والمباشر مع أطفالها، و معرفة الوسط (الأوساط) الذي يحيط بهم وبخاصة وسط الزمالة والأصدقاء.

٤ .١ مفهوم الوقاية من الجريمة

الوقاية من الجريمة (Crime Prevention) من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها الكثير من سوء الفهم، رغم أن هذا المفهوم يستعمل بكثرة وفي هذا الإطار يذهب الباحث البريطاني دانيل جيلنيق (Daniell

Gilling) إلى القول أن مفهوم الوقاية من الجريمة هو حيوان صعب الترويض» (Gilling, 1994, P. 13) ، وفي هذا القول إشارة إلى صعوبة السيطرة على هذا المفهوم، وهذا ما هو حاصل فعلاً لدى الكثير ممن يستعملون هذا المفهوم ويقول باحث آخر برنتيقهام البريطاني أيضاً (Brantingham,1986)، «ربما يكون هذا المفهوم الأكثر استعمالاً لكنه أيضاً الأقل فهماً» (طالب، ٢٠٠١م، ص ٨٠-٩٠).

وعليه فإن العلماء والباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد للوقاية من الجريمة عبر الزمان والمكان، وذلك راجع للمغزى من التعريف وللاختصاص، أي اختصاص الباحثين على مختلف خلفياتهم العلمية، ويشير طالب، (٢٠٠١)، إلى أن مفهوم الوقاية من الجريمة « يعنى مختلف الجهود التي تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجريمة أصلاً » (Gilling, 1994, P. 3) أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية لكي يتحرك لمكافحتها، أو محاربتها، بل يهدف إلى الحيلولة دون وقوعها أصلا، ويذهب باحث آخر (أبو حسان) إلى أن الوقاية من الجريمة هي «محاولة التغلب على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى إتباع سلوكيات إجرامية أو القيام بأعمال تعد قانوناً وعرفاً جرائم أو سلوكيات منحرفة أو شاذة » (أبو حسان، ١٩٩٧).

وهناك من يجعل الوقاية من الجريمة ذات طابع ومدلول عملي محض (بدر الدين، ١٩٦٣) بحيث يركز هذا الأخير على تحديد طريق وأساليب الوقاية من الجريمة فيما تتخذه الدولة والمجتمع وما تنفذه من برنامج واستراتيجيات وخطط لمنع الجريمة قبل وقوعها، وكذلك قيام الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بكل ما من شأنه أن يساعد على تجسيد

الظروف والعوامل الاجتماعية التي تشكل أسباباً وعوامل تساعد أو تسهل، أو تُشَجّعُ على ارتكاب الجريمة.

وأخيراً نشير إلى تعريف الكندي أرفن وولر (lrvin , Waller) والذي يرى أن الوقاية من الجريمة هي« كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة (Waller, 1994, p.4,) والذي نعتبره من أنسب تعاريف للوقاية من الجريمة حتى الآن.

ويذهب الفرنسي جليبرت بون ميزون (Gillert Bonne Maison)، «أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط وقبل كل شيء يجب أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام ».(Gassin, 1992, P. 23)

إن ظهور المفهوم الحديث للوقاية من الجريمة يرجع إلى بروز الاتجاه العلمي في دراسة الجريمة (المدرسة الوضعية) وتحديداً أفكار العالم الإيطالي أنركو فيزي (Enrico Ferri) رغم أن مفهوم الوقاية من الجريمة في ذلك الوقت يختلف عن المفهوم الحالي لكن الأهداف الأساسية نجدها متقاربة مع المفهوم المعاصر للوقاية من الجريمة الذي سبق وقدمنا نماذج منه، ويذهب الباحث الفرنسي ريمون قاسان (Raymond Gassin 1992).

إلى أن مفهوم الوقاية من الجريمة ينقسم إلى قسمين أساسين هما :

١ ـ المفاهيم الشمولية (Concptions Totalisatrices).

٢ ـ المفاهيم المحدودة (الجزئية) (Conceptions Definee).

٤ . ٢ الوقاية من الجريمة مسئولية من ؟

إذا كان هدف الوقاية من الجريمة هو الحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية أو الشخصية الانحرافية، ومنها الشخصية المنحرفة فكرياً، فمن يقوم بذلك ؟ ! هل الدولة أو المجتمع أو الجمعيات الأهلية أم الجمعيات الحكومية أم المؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية أو أفراد المجتمع العاديين ؟

كان الاعتقاد في السابق أن الدولة هي المسؤولة عن كل شيء في المجتمع، وهي قادرة «على فعل كل شيء» وما على المواطن إلا الانصياع للقوانين والنظم وعدم مخالفتها، «وكل شيء سوف يكون على ما يرام »، ولكن الحقيقة غير ذلك، لأن المجتمع ككل هو المسؤول عن العوامل والظروف والشروط الملائمة للجريمة أو الانحراف (على إختلاف صوره وأشكاله) أو المؤدية إليها وعليه فإن المجتمع ككل أيضاً مسئول عن القيام بمهام الوقاية من الجريمة ومهام الوقاية من الانحراف .

وهذا لا يعني أبداً أن الدولة سوف تنسحب وتترك المجتمع في مواجهة الجريمة أو مواجهة ظاهرة الانحراف الفكري أو غيره من أشكال الانحراف والجريمة أو في مواجهة العمل الوقائي، بل يعنى ذلك المشاركة الفعالة من أطراف المجتمع برمته في الجهود الوقائية سواء كانوا أفراداً أم جماعات، وكذلك المعنى هو إسهام المؤسسات على اختلاف أنواعها (أهلية أم حكومية) في جهود الوقاية والعمل الوقائي الميداني .

إن الاعتقاد السائد بقدرة الدولة غير المحدودة وفي جميع المجالات ثبت بطلانه، وبخاصة في مجال الجريمة والوقاية منها .

لذا فمشاركة المجتمع (برمته) أصبحت ضرورة وحتمية لا يمكن الاستغناء عنها أو التهرب منها .

إن التعقيدات الكبيرة في الحياة الاجتماعية المعاصرة والتطور المتسارع الذي تشهده المجتمعات في وقتنا الحاضر وفي مختلف المجالات ، نتج عنه هو الآخر تطورات متتالية في الأفعال والأنماط الإجرامية تعايشها الآن المجتمعات العصرية على اختلاف أنواعها وعلى اختلاف ثقافاتها ومنها الانحراف الفكري إذن الوقاية من الجريمة مسئولية الجميع أي المجتمع ككل ، لكن الذي يلاحظ في معظم المجتمعات العربية هو أن الوقاية من الجريمة لا زالت تُعَدُّ من مسئوليات أجهزة الدولة فقط ، أو بالتحديد مسئولية المؤسسات والأجهزة الأمنية ، ومؤسسات العدالة والسجون والإصلاحيات في المجتمع . وهذه النظرية والفكر ثبت عدم صحتها وعدم صلاحيتها بمرور الزمن .

إن المسؤولية الوقائية للمجتمع تعني المشاركة الفعلية والمباشرة في الجهد الوقائي لكل المؤسسات داخل المجتمع بدون استثناء ، وبخاصة منها المجتمع المحلي ، رغم أن المؤسسات الاجتماعية المتخصصة(وبخاصة الرسمية منها) يقع عليها العبء الأكبر في هذا الميدان .

والمقصود أيضاً بالمساهمة المجتمعية ومنها المجتمع المحلي ، ليس أن يتدخل الأفراد في العمل الوقائي بدلاً من الدولة ، أو السلطة المركزية أو السلطات المختصة ، بل المقصود أن تكمل المؤسسات والمنظمات الأهلية والمواطن نشاط الدولة في المجهود الوقائي بمساهمتها في ذلك المجهود (مع الدولة والمؤسسات المتخصصة) في إطار تضافر الجهود الأهلية والحكومية في العمل الوقائي ويكون ذلك على شكل جهود تكاملية تعاونية ، لإحداث

رأي عام مضاد للجريمة، وللوقوف بالمرصاد للجريمة والسلوكيات المنحرفة، (ومنها الانحراف الفكري)، وذلك في عمل وقائي جماعي منظم ومحترف، وببرامج ونماذج، وتدابير وقائية ميدانية، للتعامل مع الظروف والشروط المواتية للجريمة أو المؤدية إليها، أو التي تؤدي إلى ظهور وبروز الشخصية الإجرامية، وبصورة عامة العمل للحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي والانحرافي كل حسب اختصاصه وحسب مقدرته، كل مواطن، كل مجموعة، كل منظمة، كل مؤسسة، كل جهاز اجتماعي يسهم في الوقاية من الجريمة والوقاية من الانحراف بمختلف أشكالها ويعمل على الوقاية من الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمجتمع.

إن المشاركة المطلوبة من المؤسسات الاجتماعية ومن المجتمع المحلي تحديداً هي المشاركة الفعالة والعلمية المبنية على دراسة ومعرفة على تخطيط وعمل منظم محترف ومعد سلفاً من قبل المختصين والعلماء ذوي العلاقة.

ومن أهم المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها القيام بمجهود وقائي معتبر في هذا المجال هي الأسرة، والمؤسسات التربوية بمختلف أنواعها والمساجد ومؤسسات الإرشاد الاجتماعي.

٤ .٣ الأسرة

تعد الأسرة مؤسسة اجتماعية وربما هي أهم مؤسسة اجتماعية على الإطلاق لأنها النواة الأولى للمجتمع، صلاحها من صلاحها، وفسادها من فساده.

والأسرة أو كما يشر له (العمر، ١٩٩٤، ص٥)، تعتبر أيضاً تنظيماً غير رسمي (عرفي) لها سلطة على أفرادها تصل إلى درجة التحكم في سلوكهم اليومي.

وربما أيضاً يمكن اعتبارها مجتمعاً مصغراً أو خلية اجتماعية لها وظائفها وضوابطها وتقاليدها ونظامها وطرقها الخاصة في العلاقات والتواصل والامتداد والتفاعل .

وهناك من ينظر إلى الأسرة على أنها المرآة العاكسة للمجتمع وطبيعته وخصوصيته فهي بلغة أخرى وحدة اجتماعية مصغرة .

وفي تطورها كانت الأسرة أيضاً مرآة عاكسة للتطور الذي حدث (يحدث) في المجتمع وهذا التطور يشمل ، ليس فقط حجم ومكونات وطبيعة الأسرة بل أيضاً الوظيفية والمهام لهذه الأخيرة .

فقدت الأسرة خلال تطورها عبر التاريخ البشري الكثير من وظائفها ، وحولتها ، أو « فوضت فيها » المجتمع وهذا ما أثر عليها ، وعلى أعضائها ، وهذه الظاهرة وأضحة اكثر من المجتمعات الغربية المتطورة ولكنها آخذة في الانتشار في المجتمعات النامية . التطور السريع في الهيكل البنائي والدور الوظيفي للأسرة كانت لهما عواقب واضحة على حياة ، وتطور أبنائها ، وبخاصة فيما يتعلق بدورها التربوي والتنشئة الاجتماعية .

هذا على الرغم من الأسرة من حيث الحجم تطورت من الأسرة الممتدة (ذات الحجم الكبير) إلى«الأسرة النووية » أو ذات الحجم الصغير ، حيث أصبحت في غالب الأحيان لا تتعدى الزوج والزوجة والأطفال ، وبذلك تكون أعباؤها السابقة قد تقلصت .

و في هذا الشأن يعتقد معن خليل العمر (١٩٩٤ ، ص ١١٠) بأن دور الأسرة وتأثيرها الاجتماعي «أصابه خلل في السنوات الأخيرة » ، ونحن بدورنا نميل إلى هذا الرأي وبخاصة في مجتمعاتنا العربية .

بل نذهب إلى أن الخلل في حالة المجتمعات العربية هو خلل مزدوج، أي خلل على المستوى الاجتماعي؛ ضعف الحضور التأثير على مستوى المجتمع نظراً لطبيعة مجتمعاتنا العربية، وضعف التأثير والحضور على مستوى أعضائها وتحديداً على مستوى الأطفال حيث نجد أن الأسرة في عالمنا العربي، قد حولت أو« فوضت» مؤسسات اجتماعية أخرى (تحديداً المدرسة والمؤسسات التربوية على اختلاف مسمياتها) في مهمة (وظيفة) التربية والتنشئة الاجتماعية ،دون أن تكون هذه الأخيرة مستعدة أو قادرة على ذلك.

الضعف أو الخلل الآخر الذي أصاب الأسرة في مجتمعاتنا العربية في وقتنا الحاضر هو عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل في يومنا الحاضر، سواء كان ذلك على المستوى التكنولوجي أو على المستوى المعرفي، وحتى الهيكلي.

ففي الحالة الأولى لم تستطع الأسرة العربية بعد « هضم » التكنولوجيا الحديثة (كل تكنولوجيا تحمل ثقافتها معها ولا توجد تكنولوجيا محايدة على الإطلاق)، وكذلك من الناحية المعرفية، والفكرية، فبرغم انتشار «الأسر النووية»، الصغيرة الحجم في العالم العربي، وبخاصة في المحيط الحضري (المدن) إلاّ أن الفكر الذي تعيش به وتطبقه الكثير من الأسر العربية هو فكر الأسرة الممتدة، أو الأسرة التقليدية وما شيوع ظاهرة الانتماء القبلي والعشائري (وبحده) إلا أحد مظاهر ذلك التفكير.

وهذا بدوره أدى إلى وجود تناقض في حياة، ومهام، ووظائف الأسرة العربية المعاصرة ،بل أدى إلى إرباكها وأثر عليها وعلى قيامها بأدوارها ومهامها اليومية، ومنها دور ووظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال.

وهكذا أصبحت الأسرة العربية المعاصرة لا تعرف، هل هي تعيش في الماضي أو في الحاضر فهي تعيش في وسط حضري في هذا القرن، ولكن بعقلية ونمط تفكير ريفيي أو قبلي وليس بعقلية ونمط تفكير حضري مما يؤثر سلباً على أدائها لمهامها واستعدادها لمواجهة المستقبل وبخاصة فيما يتعلق بتحضير أطفالها وأبنائها لمواجهة هذا المستقبل.

والكثير من هذا الأرباك والخلل انعكس سلوكياً على أفرادها وبخاصة منهم، سلوك أطفالها، وهو ما نشاهده يومياً في سلوكيات أفعال الكثير من الناشئة والأطفال والمراهقين، والشباب، في مجتمعات الوطن العربي والكثير من هذه السلوكيات السلبية قد تتطور إلى سلوكيات صافحة أو إجرامية.

٤ . ٣ . ١ وظائف الأسرة

قد تختلف الآراء والمواقف وتتباين حول تفاصيل دور الأسرة ونمط وشكل ووظائفها عبر الزمان والمكان ولكنها لا تختلف في جوهر الوظائف الأساسية للأسرة، حسب اعتقادنا.

لقد سبق وذكرنا التطور الذي عايشته الأسرة عبر الزمان والمكان لكن ذلك لم يؤدي في الغالب إلى فقدان الأسرة وظائفها الأساسية رغم اختلاف الفترة الزمنية واختلاف المجتمعات وخصوصياتها وهذا ما يمكن ملاحظته اليوم عبر العالم.

الذي أختلف ويختلف في المقابل في رأينا هو التفاصيل، والطرق والأساليب التي تؤد بها الأسرة وظائفها الأساسية، عبر الزمان والمكان وسبب ذلك يرجع في الأساس إلى طبيعة وخصوصية المجتمعات نفسها.

ونقصد بالوظائف الأساسية للأسرة تلك الوظائف والمهام التي لا يستطيع أحد أن يمارسها غير الأسرة ذاتها.

ومرد ذلك، قد يعود إلى أن بعض هذه الأدوار والوظائف مرتبط بالطبيعة البيولوجية (الحتمية البيولوجية)، وطبيعة الخلق عند الإنسان، فدور الأب مثلاً لا يكون طبيعياً وحقيقياً إلاّ إذا مارسه فعلاً الأب البيولوجي نفسه، وكذلك دور الأم لا يمكن ممارسته (بشكل طبيعي عادي) إلاّ من طرف الأم البيولجية وكذلك دور الأخ، لا يمكن ممارسته إلا من طرف الأخ البيولوجي الحقيقي، وهكذا دواليك (العمر، ١٩٩٤، ص ١٤ـ١٥)، ويمكن أن يكون ذلك، راجعاً إلى النواحي البنوية أو النفسية للأسرة وطبيعة علاقة الأسرة كمؤسسة اجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع نفسه.

ويمكن أن يكون ذلك أيضاً مرده إلى طبيعة المجتمع الإنساني ذاته، فبالرغم من التطور العلمي، والتكنولوجي والمعرفي، الذي حصل ويحصل في المجتمع الإنساني إلاّ أن هذا الأخير لم يستطيع إيجاد بدائل للقيام لبعض من مهام ووظائف الأسرة غير الأسرة ذاتها.

صحيح هناك بعض من المؤسسات الاجتماعية الأخرى غير الأسرة التي تساعد أو تسهم أو تشارك، في بعض من وظائف الأسرة ولكنها لا تستطيع أن تكون مرادفة لها أو بديلاً عنها، أو تقوم مقامها في أدائها لمهامها ووظائفها بشكل كامل.

٤ .٣ . ٢ دور الأسرة في الوقاية من الانحراف والجريمة

الأسرة هي أقوى العوامل التي تؤثر في شخصية الفرد وسلوكه، وبدون منازع فهي الخلية الأولى التي تستقبل الإنسان أول عهده بالدنيا، وهي القالب الذي تتشكل فيه شخصيته، وفيها يمارس تجاربه الحياتية الأولى. الأسرة هي أيضاً التي تلقن الفرد المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية الضرورية، ومنها يقتبس ويتعلم الفرد العادات والتقاليد الاجتماعية وبخلاصة، فالأسرة هي التي تعلم الفرد الخطأ والصواب فيما يتعلق بالسلوك.

ويتضح جلياً مما سبق أهمية المراحل العمرية الأولى في تشكيل شخصية الفرد، فالطفولة هي الفترة التي تتكون فيها أهم السمات السلوكية والاتجاهات والمفاهيم والقيم مهما كان نوعها، لأن هذه الفترة يكون فيها الطفل صفحة بيضاء يتلقى فيها بطريقة التأثير والمحاكاة والتعزيز كل القيم والاتجاهات مهما كانت الأسرة (عرفة، ١٤٠٧هـ، ص ص ٢٢ ـ ٢٣).

وفيما يتعلق بالوقاية من الجريمة، والانحراف فإن مجرد وجود الأسرة من عدمه، يعتبر في حد ذاته عاملاً مهماً جداً، نظراً لما سبق وذكرناه، فوجود الأسرة هو الذي يعطي الفرصة للطفل بالتدريب والتعلم على الأنماط السلوكية السوية وعلى الحياة الطبيعية الصالحة، وعدم وجودها هو الذي يفقد الطفل كل ذلك.

وعليه فالأسرة هي التي تقوم بالدور الوقائي للحيلولة دون وقوع الطفل في أخطار الانحراف (ومنه الانحراف الفكري)، وهي التي تقدم الشروط والظروف المواتية لصيانة الطفل من السلوكيات الانحرافية، وذلك بالسهر على تنشئة صحيحة وسليمة ورعايته بطريقة وأسلوب لائقين بظروف الحياة

ومتطلباتها ومستجداتها ومواكبة للعصر وخصوصيات كل مجتمع، وذلك كله يكون في إطار تهيئة الطفل للحياة المستقبلية و للدور الذي سوف يلعبه مستقبلاً داخل المجتمع الذي ينتسب إليه. وهذا مرهون بكون الأسرة ذاتها سليمة ومتماسكة، ويسودها الوئام والمودة والسلام.

أما إذا كان العكس، فلن يتحقق شيء مما سبق ذكره. وسوف يكون الطفل عرضه لمختلف المخاطر السلوكية ومنها الانحراف الفكري.

فالتفكك الأسري مثلاً، يعتبر بدون أدنى شك من أكثر العوامل المؤدية إلى الجنوح والانحراف، (ومنه الانحراف الفكري وغيره من الانحرافات) لدى المراهقين والناشئة والأطفال، بل إن كثيراً من الدراسات أثبتت أن السلوك الجانح والإجرامي يكون مردة (في الكثير من الحالات) إلى تأثير الأسرة المفككة (عبيد، ١٩٨٥م، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٨) ولتوضيح أثر التفكك الأسري على الجنوح والسلوك الإجرامي نذكر الحقائق التالية :

١ ـ الوسط الأسري غير اللائق، يكون بطريقة أو بأخرى مرجعاً للطفل في مجال تعلم السلوك الانحرافي، أو الإجرامي، وفي مجال تعلم بعض الأنماط السلوكية غير السوية، أو تعلم التصرفات غير المقبولة أخلاقياً أو اجتماعياً.

٢ ـ مكان وجود الأسرة والمحيط الاجتماعي والمادي مهم للغاية في حياة الأسرة والطفل، وهذا الواقع تتحكم فيه الأسرة بالدرجة الأولى، رغم أن مردوده يكون على الطفل أكثر منه على الأسرة ذاتها.

٣ ـ إن الأنماط السلوكية التي يتعلمها الطفل ، مثلها مثل العلاقات المسموح له بإنشائها مع أقرانه، تتحكم فيها هي الأخرى الأسرة، رغم أن مردودها يكون أولاً على الطفل وليس على الأسرة ذاتها.

٤ ـ إن المشاكل الأسرية والصراعات الداخلية، والخلافات بين الأبوين تنعكس بالضرورة على الأطفال ورغم أن كثيراً من الآباء لا يولون هذا الموضوع الأهمية الخاصة .

٥ ـ إن النهاية السلوكية للطفل هي في الأساس انعكاس للأسلوب والطريقة التربوية التي اتبعتها الأسرة في تربية وتنشئة أطفالها .

٤ .٣ . ٣ وظائف الأسرة الوقائية

تنحصر وظائف الأسرة الوقائية في وظيفتها الأساسية الوظيفية التربية والتنشئة الاجتماعية وفي الحرص على الإنتظام في التعليم (والتعاون المباشر مع المدرسة) والتأكد على التحصين الروحي للطفل، ووظيفة إعداد الطفل بالشكل الجيد والسليم لخوض معترك الحياة المستقبلية .

المقصود هنا بوظائف الأسرة الوقائية وظائف الأسرة الأساسية تجاه أطفالها ، وعن ماهية وحصر هذه الوظائف تتشعَّبُ الآراء وتتعدد وتختلف باختلاف الاختصاصات والأهداف والأولويات الاجتماعية لكل مجتمع، ولكنها في رأينا تصب كلها في بوتقة واحدة، ألا وهي الوظائف والمهام الأساسية للأسرة رغم اختلافها في العدد والأولويات والتفاصيل من باحث لأخر، ومن مجتمع لمجتمع، نعتقد بأنّ أهم وظيفة للأسرة تجاه الأطفال هي :

أولاً: وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية

فإذا كانت بعض المؤسسات الاجتماعية في وقتنا الحاضر، قد أخذت بشكل كلي أو جزئي، بعضاً من وظائف ومهام الأسرة، مثل مهمة توفير العناية الصحية ومهمة الترفيه والترويح، ومهمة بناء المسكن ، ومهمة خياطة

وحياكة وتوفير الملبس وتحضير المأكل، بعد ما كانت الأسرة ذاتها تقوم بهذه الوظيفة، فإن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية لا تستطيع أية مؤسسة اجتماعية أخرى أن تقوم مقام الأسرة.

أهمية وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية لا تحتاج إلى توضيح ولا تفسير، وفي المقابل نعتقد أنها تحتاج إلى التوكيد والتوعية والاستمرارية بضرورة إناطتها بالأسرة نفسها ولا بديل عنها على اعتبار وجود الكثيرين ممن يعتقدون أن هذه الوظيفة يمكن «إحالتها» أو «تفويضها» إلى مؤسسات أو أطراف أخرى غير الأسرة نفسها والأمثلة كثيرة ومن واقع المجتمع العربي على سيادة هذا الاعتقاد في وقتنا الحاضر ومنها، اعتماد «الخادمة والمربية»، «والشغالة» «والمربين المختصين» «ودور الحضانة» «والمدرسة»، وفي حقيقة الأمر ما هي إلاّ مسميات «تهرّبية» يعطيها بعض الأولياء للتَّخَلُّص من هذا الدور وهذه الوظيفة الحيوية للأسرة تجاه أبنائها، ولكن كل تلك الأطراف لن تكون بديلة عن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة نفسها.

إن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة نفسها مرتبطة في واقع الأمر بوظيفة الوقاية من الانحراف والجريمة، والذي هو موضوع بحثنا هذا وفي هذا المجال نذكّر بالحقائق التالية:

أ ـ طول فترة الطفولة عند الإنسان

يذكر فاخر عقل (١٩٧٨م، ص ١٥)، بأن، (الفترة التي تمضي بين الولادة وبين خوض الوليد الجديد لحياته العادية تسمىّ طفولة، وهذه الفترة تزداد بارتفاع المخلوقات في سلم التطور) لكن ما علاقة هذا بالتربية والتنشئة الاجتماعية وما علاقتها بالوقاية من الانحراف والجريمة.

نعتقد أن العلاقة واضحة ومباشرة بين طول فترة الطفولة عند الإنسان بالمقارنة بالمخلوقات الأخرى ، وبين كل من التربية والتنشئة الاجتماعية من جهة ، وبين الوقاية من الانحراف والجريمة ، (وبخاصة منه الانحراف الفكري لدى الأطفال) من جهة أخرى .

و التربية والتنشئة الاجتماعية قائمة أساساً على حسن استغلال قدرة الإنسان كأرقي المخلوقات وعلى التعلم والاكتساب ، (ويشمل ذلك كل أنواع الخبرات والمعارف) وهذه الأخيرة تأتي أول ما تأتي من الأسرة ذاتها من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية .

ومن الناحية الوقائية ، فإن الأسرة إذا قامت الأسرة فعلاً بالوظيفة الأساسية لها ، والمتمثلة في التربية والتنشئة الاجتماعية وبشكل صحيح ، وسليم فإنها أيضاً تقوم بوظيفتها الوقائية ، من خلال تحصين الطفل لمواجهة كل الأخطار والانزلاقات السلوكية ، التي يمكن أن يكون عرضة لها ، ومهما كانت مصادرها .

وهنا أيضاً نقدم الحقيقة العلمية التالية المناسبة لما ذكرناه والتي ذكرها النفساني عبدالرحمن عسيوى (١٩٨٩م ، ص ٩٨) (في الوضع الطبيعي يقوم المخ الإنساني في الجهاز العصبي للفرد ، بتوصيل (المنبهات) القادمة إليه (من الداخل والخارج) بالآليات العصبية وبالمرور على الخبرة الماضية المخزنة لدية (مخزون الخبرة والتجارب الماضية) بتوصيلها إلى أعضاء الجسم للقيام بالسلوك المناسب (الاستجابة المناسبة للمنبهات) .

إذن يتضح من هذه الحقيقية العلمية أن سلوك الفرد ، يتأثر (سلباً أو إيجاباً) بخبراته السابقة ، وتجاربه السابقة ، ومعارفه السابقة ، وبخاصة منها

تلك المكتسبة خلال فترة الطفولة الأولى (الفترة التي تتطلب تربية وتنشئة اجتماعية من طرف الأسرة)، أي الفترة التي يقضيها الطفل أساساً في أحضان الأسرة، ونضيف هنا أيضاً أن شدّة التفاعل بين الطفل وأسرته تكون في هذه الفترة في أوجها وتكون مباشرة ، ووجهاً لوجه ، وبخاصة بين الطفل وبين والديه، وهو ما يزيد من ضرورةالتكفل بهذه الفترة العمرية من حياة الطفل من طرف الأسرة نفسها والتكفل هنا يعني بكل بساطة التنشئة والتربية الصالحة والسليمة إذا ما أردنا شخصية سليمة وصالحة لأطفالنا .

ب ـ طول وقصر فترة الطفولة مرتبط بدرجة تطور المجتمع نفسه

يجب أن يكون واضحاً مرة أخرى أن المقصود هنا بفترة الطفولة هي فترة الرعاية الأسرية للطفل، (التربية والتنشئة الاجتماعية) وبعد هذا التوضيح الضروري نرى أن فترة الطفولة تعتبر الآن إحدى المؤشرات لقياس سلم الرقى لدى الشعوب، حيث أن الطفولة عند الشعوب البدائية مثلاً، تكون قصيرة لآن الأسرة عند الشعوب البدائية تعمد إلى الزج بأطفالها في معترك الحياة والعمل في سن مبكرة وهو ما يعني (قصر مدة الرعاية أو التربية والتنشئة الاجتماعية) ومرد ذلك يعود إلى العوز المادي والحاجة، لكن أيضاً مردها إلى الضعف المعرفي والفكري للأسرة ذاتها في هذا النوع من المجتمعات .

والمجتمعات البدوية والقروية هي الأخرى تكون فيها أيضاً فترة الطفولة قصيرة حيث تزج بأبنائها للعمل (في الرعي أو العمل في الحقول مثلاً) في سن مبكرة ويُزَجُّ بالبنت للعمل في البيت وفي الحقول أيضاً في سن مبكرة (السادسة ـ الثامنة) وبذلك يحرم الأطفال من فترة الطفولة العادية والضرورية وأكثر ذلك يحرم من التربية والتنشئة الاجتماعية اللازمتين، وتكون النتائج في معظم الحالات وخيمة على الأطفال .

كذلك فإن الأسر الفقيرة هي الأخرى تعمد إلى الزّج بأبنائها في العمل مبكراً وبذلك ينتزع الطفل انتزاعاً[1] من طفولته ليدخل سوق العمل، على أمل أن يعود ذلك على أسرته بالفائدة أما فائدة الطفل فتطرح جانباً، وأما المقتدر والغنى فيوفر لأطفاله فترة طفولة (فترة تربية وتنشئة اجتماعية وتحضير للمستقبل) تكون طويلة ولا تقل عن العشرين والجريمة لدى الطبقات الدنيا من المجتمع .

إذن حقيقة أن طول أو قصر فترة الطفولة تكون مؤشراً من المؤشرات تقدم وتأخر الشعوب، ففترة الطفولة وما يصاحبها من تربية وتنشئة اجتماعية ضروريتان يجب أن لا تقل في المتوسط من ست عشرة سنة، ويجب أن تكون مرتبطة بفترة التعليم (ضرورة الحاق الأطفال بالمدارس في هذه الفترة) وهذا ما هو حاصل في المجتمعات التي تحترم مواطنيها وتعطيهم قيمة، وأما المجتمعات المتقدمة، فإن فترة الطفولة (أو فترة إعداد الطفل لمواجهة الحياة ومواجهة المستقبل)، فقد تصل إلى ما فوق العشرين سنة (التعليم والتربية إلزاميان في الكثير من الدول المتقدمة صناعياً إلى غاية سن الثامنة عشرة) وربما تكون أطول في بعض الحالات .

وعليه يتضح أن فترة الطفولة، وفترة الرعاية الأسرية أو فترة التربية والتنشئة الاجتماعية لها علاقة بتحضر الشعوب ورقيها . أو تأخرها وتخلفها .

جـ ـ اختلاف الأسرة الجاهلة عن الأسرة المتعلمة :

هناك فرق واضح في النظرة وفي فهم لمعنى ومفهوم . التربية والتنشئة الاجتماعية بين الأسرة المتعلمة والأسرة الجاهلة، وما يترتب عن ذلك ؟

فالأسرة الجاهلة مثلاً : تعمد إلى المطالبة من أبنائها بالدخول إلى معترك الحياة، أو في سوق العمل في سن مبكرة (وبدون أي تحضير كان) في حين أن الأسرة المتعلمة تعرف قيمة التربية والتنشئة والتعليم والعلم والمعرفة وتأثيره على حياة وشخصية الفرد، ولهذا تعمد إلى إعطاء الوقت الكافي لأطفالها ليأخذوا نصيبهم الضروري من التربية والتنشئة، والمعارف والعلوم، قبل أن يخوضوا معترك الحياة.

انطلاقا من حقيقة أن الإنسان لابد أن يقضى جزءاً كبيراً من حياته في التربية والتعلم يعد نفسه للحياة، ويتزود بالخبرة والمعارف الضرورية لمواجهة المستقبل، ولينقل بدوره خبرات ومعارف ذات قيمة لأطفاله وللأجيال القادمة .

د ـ التربية والتنشئة الاجتماعية هي إعداد الطفل لمعترك الحياة

لا جدال في كون التربية والتنشئة الاجتماعية الصالحة والسليمة هي في الجوهر إعداد للطفل لمعترك الحياة بالإضافة لكونها إعداد لشخصية اجتماعية صالحة، ومواطن سوى، وفعال، ومتوازن مع نفسه ومع غيره ومع محيطه ومجتمعه.

يذهب في هذا المجال ، جون ديوي (John Dewey1859-1952)إلى القول إن التربية (بمفهومها الواسع) هي تطوير قدرات الفرد ليتمكن من التحكم في بيئته وتحقيق مقدراته وطموحاته (الأصبعي، ١٩٩٩م، ص ٣٢)، وأما الباحث الإيطالي سيزاري بكاريا (Cesare Beccaria) فقد أشار في هذا الموضوع إلى ؛ (إن الوسيلة الأكثر ضماناً لمحاربة الجريمة (والوقاية منها) هي التربية الكاملة) (Bccaria, 1991, P. 176) ونضيف هنا أن الوقاية

من الجريمة والانحراف لا تكمن في القوانين الجزائية أو في التقنية بقدر ما يتمكن في التربية الصالحة السليمة، و في المنهج التربوي السليم الذي يعلم فعلاً الضبط الذاتي والسلوك المدني المتحضر الملائم لروح وقيم المجتمع، أي التربية والتنشئة الاجتماعية في الأسرة والتربية والتعلم في المدرسة التي إلى تحضير الطفل لمواجهة الحياة والمستقبل على أساس سليم.

هـ ـ أهمية التهذيب الروحي

إن التعليم والتهذيب الروحي يجب أن يكون على سلم الأولويات في عملية التربية والتنشية الاجتماعية، وبخاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

إن غرس الوازع الديني والتقيد به، وتقويته بطرق علمية مدروسة، وبعده عن كل غلو وتطرف، وتعليم ممارسة شعائر الدين، والالتزام بتعاليمه، من شأنه أن يحمي الطفل والمواطن من كل الانزلاقات السلوكية، ويُحَصّنه عن الوقوع في براثن الجريمة والانحراف، و يبعده عن الانحراف الفكري، ويحقق له الاستقرار والطمأنينة النفسية، ويهذب النفس البشرية ويربي الضمير، ليكون يقظاً في السر والعلانية، ويهدى إلى مكارم الأخلاق.

ونختم هنا بالقول، إن مجال التهذيب الروحي، بالنسبة لنا نحن المسلمين يعتمد على تعاليم الإسلام، وما جاء في القرآن وفي السنة النبوية المطهرة.

ثانياً: متابعة تعليم الأطفال

من الوظائف الأساسية الأخرى للأسرة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف الفكري، هي وظيفة المتابعة والحرص على تعليم الأطفال.

ذلك أن التعليم هو قوة أخلاقية ومعنوية للطفل زيادة على كونه قوة معرفية وعلمية يزود بها الطفل لمواجهة الحياة، و التعليم هو أيضاً (خلق عقل سليم في جسم سليم) كما أشار إليه أرسطو (Aristotle).

وهذه الوظيفة هي على غاية كبيرة من الأهمية لأنها وظيفة تربوية أيضاً، وتدخل ضمن توفير التنشئة الاجتماعية الصالحة للأطفال، هي وظيفة اجتماعية إنسانية، أبوية قبل أن تكون وظيفة مرتبطة فقط بالحرص على ذهاب الطفل من عدمه للمدرسة، بل يجب أن تركز على المحتوى، التعليمي والمنهج الذي يتلقاه الطفل والقدرة على الاستيعاب والمتابعة اليومية لدرجة التحصيل، والانتظام، والسلوك، وكل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية وعلاقتها بالطفل.

الكثيرون من الأولياء مع الأسف، لا يهمهم في هذا الأمر سوى معرفة «أن الطفل يذهب للمدرسة» أما الأشياء الأخرى فتترك جانباً، وهذا هو الخطأ بعينه المدرسة تكمل الأسرة في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى عملية التعليم التي تقوم بها المدرسة، حيث يأتي الطفل للمدرسة ومعه خبرات عديدة اكتسبها أساساً من الأسرة وما على الأخيرة إلا تدعيم الخبرات الصالحة السليمة، وتقويم الخبرات الفاسدة، والمعتلة، وبنفس الطريقة يرجع الطفل إلى الأسرة بعد فترة المدرسة، وهو محمل بخبرات ومعارف على الأسرة أن تتأكد أنها سليمة وسديدة، وإن كانت غير ذلك فما على الأسرة إلا تقويمها وتنبيه المدرسة بها.

المدرسة والأسرة فيما يتعلق بالطفل التلميذ يجب أن يعملا بمؤازرة بعضهما البعض، ويجب أن يكون الاتصال بين المدرسة وأولياء التلاميذ بشكل دوري ومنتظم ومتواصل. لأن هذا يدخل أيضاً في إطار العمل من الجانبين على حسن تكيف الطفل مع محيطه وبخاصة منه المحيط المدرسي. في هذا الشأن نحيل إلى ما ذكره منصور (١٩٨٦) (الشخصية عبارة عن تنظيم نفسي وجسمي يحدد وسائل تكيف الفرد مع بيئته التي يعيش فيها) (منصور، ١٤٠٦هـ، ص ٢٤٥) وفي دراسات وأبحاث علمية عدة نجد ما يؤيد ما نذهب إليه في كون عدم المتابعة، وعدم الحرص، على مواظبة الأطفال على التعليم، وعدم معرفة ما يجرى في مجال العملية التعليمية ومجال محيط. الأطفال قد تكون له عواقب وخيمة على الطفل، ومنها الانخراط في الجريمة والانحراف على مختلف صوره وأشكاله، وهو ما يشير إليه أكرم نشأت (١٩٨١).

أ ـ التواصل المنتظم بين الطفل ووالديه

والوظيفة الوقائية الثالثة للأسرة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف ومنه الانحراف (الفكري)، هي التواصل المباشر والمستمر بين الوالدين والأطفال إذ يعتقد الكثير من الوالدين بان مجرد العيش مع الأطفال في أسرة واحدة وتحت سقف واحد يكفي لتكوين العلاقات وتمتين الروابط مع الأطفال، بطبيعة الحال هذا الاعتقاد خاطئ من أساسه، رغم أهمية عيش جميع أفراد الأسرة في منزل واحد وتحت سقف واحد، لكنه بالتأكيد غير كاف لتكوين علاقات جيدة بين الأطفال والوالدين، ولا يمكن أن يكون مرادفاً، أو بديلاً للاتصال والتواصل المباشر والمنتظم والضروري بين الوالدين والأطفال.

في هذا المجال يجب أن لا ننسي بأن الطفل في مراحل حياته الأولى يكون مرهف الحس وشديد التأثر ويقول محمود عقل (١٩٩٦) في هذا الشأن ما يلي، (إن أحداث الطفولة والاحباطات والصراعات ونمط العلاقات الأسرية لها أثر كبير في بناء شخصية الفرد وسلوكياته السوية والشاذة) (عطا، ١٩٩٦م، ص ص ١٠٥ ـ ١١١).

الطفل في سنواته الأولى (المرحلة التي تتطلب بالضرورة تربية وتنشئة اجتماعية) يتعرض لضغوطات ومؤثرات (مثيرات Stimulus) عدة، وهو شديد التأثر بالمصادر، والعوامل والخبرات التي يكون عرضة لها(*) وشديد التأثير بالمحيط والأحداث والوقائع التي يعايشها، فإذا كان لا يتلقى الدعم والتصويب وما يسد حاجاته، ولا يجد القدوة الحسنة في والديه أولاً، وفي كامل أفراد أسرته ثانياً فإنه سوف يذهب إلى الاقتداء بالغير وقد تتلقفه حينها أياد آثمه، أو صحبة بائسة أو محيط الشّر والانحراف، ويجد نفسه منتظماً في تلك الأجواء، الانحرافية الشريرة بعلمه أو بدون علمه.

وهنا يظهر بوضوح مدى أهمية الاتصال والتواصل بين الأطفال والوالدين في مجال، حسن التربية والتنشئة الاجتماعية ولتبيان فوائد التواصل المنتظم والمستمر بين الوالدين والأطفال نذكر النقاط التالية :

١ ـ إن الاتصال والتواصل المباشر والمنتظم بين الولدين وأطفالهم، يؤدي إلى معرفة تفاصيل الحياة الخاصة باللطفل، ومنها قضاء وقت الفراغ، اختيار الأصدقاء وطبقة الأصدقاء، ممارساته لبعض النشاطات، حبه لبعض الهوايات، أو إقدامه على بعض الأفعال

(*) من الأمثلة الواقعية على ذلك، يكون الطفل معرضاً لعدة ضغوطات من الأصدقاء والأقران في المدرسة وفي خارج المدرسة ويكون معرضاً لوسائل الإعلام على اختلافها ومعرضاً للإغراءات على اختلاف أنواعها والتي تتزايد باستمرار.

والسلوكيات غير المقبولة اجتماعياً، أو أخلاقياً، أو اتصاله وانخراطه ببعض الأفكار الهدامة أو المنحرفة.

٢ ـ يؤدي إلى تقليل الفجوة، أو المسافة (الموجودة أو الاحتمالية)، وكسر الحواجز الجليدية (البرودة في العلاقات) أو الحواجز النفسية الموجودة أو الافتراضية بين الطفل ووالديه.

٣ ـ الاتصال المباشر والمنتظم بين الطفل والوالدين، يؤدي إلى تعزيز معنويات الطفل، وتقوية شخصيته مما يؤدي بدوره إلى تدعيم موقفه أمام أقرانه وزملائه.

٤ ـ يؤدي إلى تعليمه الطريقة السليمة والصحيحة في كيفية اتخاذ، المواقف والقرارات، والسلوك السليم تجاه المواقف والمؤثرات والمتغيرات المختلفة.

٥ ـ يؤدي إلى تبصير الطفل بالمواضيع والقضايا الخفيفة عليه، وبالمشكلات والمعضلات التي قد تعترض سبيل حياته، وكيفية الاستعداد لها والتعامل معها.

٦ ـ يؤدي إلى الإسهام وبشكل فعلي في حل المشاكل والصعوبات، ومشاكل العلاقات (على اختلاف أنواعها) الأسرية وغيرها، الخاصة بالطفل ويسهل الأمر في ذلك عندما يتم التعرف عليها في مراحلها الأولى، أو في ظهور بوادرها الأولى.

٧ ـ التواصل بين الوالدين والطفل يؤدي إلى كشف لاتجاهات والميول والنوازع غير السوية، أو المعادية للمجتمع مبكراً والتعامل معها وتقويمها أو علاجها. (إن إختيار الطفل لمصاحبة رفاق السوء أو أصحاب الفكر الهدام، قد يشير مثلاً إلى ميول انحرافية أو إجرامية كامنة لديه).

وتنتهي هنا بالقول إن ما قدم أعلاه من أفكار عن أهمية الاتصال والتواصل المنتظم والمباشر بين الوالدين والطفل هي مجرد أمثلة وليست حصراً، كذلك نضيف بان كل النقاط السابقة الذكر تم التطرق إليها من منظور وقائي بحت، ولها فوائد وقائية وتنصب في العمل والجهد الوقائي للوالدين والأسرة ككل تجاه أطفالها.

ب ـ الابتعاد عن العنف والمبالغة

دائماً وفي إطار المهام و النشاط الوقائي للأسرة ضمن مجهودات التربية والتنشئة الاجتماعية، نذكر أهمية الابتعاد عن العنف والمبالغة في التدلال أو إعتماد العقاب البدني في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية . أما المقصود بالعنف فهو الذي يأتي في إطار اعتماد العقاب، كوسيلة للتربية والتنشية الاجتماعية .

عندما تقوم الأسرة بمعاقبة، أو تعزيز سلوك معين للطفل إنما تقوم في الوقت نفسه بتعليمه وتغذيته بخبرات ومهارات، قد يكون وقعها سيئاً (سلبياً) أو إيجابياً على شخصية وحياة الفرد.

وعند قيام الطفل ببعض السلوكيات، وعند علم الوالدين بها، فإنها تصاحب ذلك عادة باستحسان أو إستهجان (من طرف الوالدين)، والطفل يعلم ذلك، ليس فقط، من العقاب، أو الثواب (الاستحسان)، الذي يظهره الوالدان في صورة عقاب بدني (وهو أبغض الأمور في مجال التربية) أو غيره من أنواع العقاب الأخرى أو في صورة ثواب مادي، بل إن الطفل يعلم ذلك أيضاً من خلال ردة الفعل الأولى المرسومة على وجهي الوالدين، ومن خلال الجمل والعبارات المستخدمة والمؤشرات الأخرى الصادرة من الوالدين، عن ذلك السلوك، وبذلك فالطفل في الأساس ليس في حاجة

إلى عقوبة بدنية أو عبارات القهر والإذلال ليشعر بغلطته وبسوء سلوكه، أو سوء تصرفه.

لكن الاعتقاد الشائع في مجتمعاتنا العربية أن سبيل «التربية الصالحة»، هو «العصا لمن عصى» وان العقوبة البدنية والضرب «أفضل سبيل للنجاح» في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية وكأننا، لا نسأل أنفسنا لماذا نضرب أطفالنا، وما هي نتائج ذلك على الرغم من أن الوالدين يكونان في هذه الحالة عاجزين عن الإجابة الصحيحة والسليمة عن تلك الأسئلة لكنهما في المقابل قادران على الاعتقاد «الفلكلوري» السائد والشاذ «العصي لمن عصي» ومقتنعان مسبقاً بمفعول العقوبة «السحري» في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية.

نحن نعتمد على العقاب (العقوبة البدنية تحديداً) وننسى أن للعقاب شكلاً آخر أكثر نجاعة وأكثر مردوداً في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية هذا الشكل الأخر هو التعزيز أولاً، والإطفاء أخيراً، إذن العقاب له وجه آخر وهو الثواب، والثواب والتعزيز يجب أن يكون هو الأساس وهو الوسيلة الصحيحة والسليمة (قبل العقوبة) في عمليتي التربية والتنشئة الاجتماعية.

العقاب يجب أن يكون آخر الوسائل في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية إن كان لابد منه فإن ذلك يمكن أن يأخذ صوراً وألواناً متعددة(*) غير العقوبة البدنية والتي هي في رأينا لا تصلح لشيء في مجال التربية

(*) ومنها على سبيل المثال لا الحصر ـ الحرمان من الثواب، اللوم، التوبيخ، التقريع الحرمان من بعض المزايا «الحبس في الغرفة».

والتنشية الاجتماعية (العقوبة البدنية قد تقبل على مضض من طرف الشرطي مثلاً أو طرف آخر، إلا أنها لا تقبل من طرف الوالدين أو المربين، كما يذهب إليه فاخر عقل (١٩٨٧م، ص ٣٣٦). يجب أن لا ننسى أبداً كما سبق الإشارة إليه أن الطفل، وبخاصة في مراحل حياته الأولى مرهف الحس شديد التأثر ويمكن للعقاب البدني أن يؤدي إلى نتائج عكسية سلوكياً وأخلاقياً.

العقاب البدني هو أسوأ أنواع العقاب وأخطرها ونعتقد انه دليل واضح على فشل الوالدين، اللذين يعتمدان عليه في مهمة التربية التنشئة الاجتماعية.

وأما المسألة الثانية، هنا التي نريد التحذير منها في المجال الوقائي فهي مسألة المبالغة في تدليل الأطفال والخضوع لكل رغباتهم، و أساساً إن المبالغة في كل شيء في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية هي مفسدة، إن المبالغة في تدليل الطفل مثلاً من شأنها أن تحرمه من اكتساب خبرات اجتماعية، وسلوكية، ونفسية هو في حاجة ماسة إليها، المبالغة في تدليل الطفل من شأنه أيضاً أن تفقده ثقته بنفسه وتقلل من اعتماد على نفسه في إنجاز أمور عدة، وبذلك قد تكوّنُ عائقاً أمامه في حياته المستقبلية وقد ويدفعه ذلك للاعتماد الدائم على الآخرين، ويعرضه للتأثُّر بأفكار الآخرين أكثر من غيره وقد لا يستطيع التميز جراء ذلك بين الأفكار السليمة والصالحة والأفكار السيئة والضارة وبذلك يصبح فريسة سهلة للأفكار المنحرفة، والهدامة. إضافة إلى إمكانية أكبر لانخراطه في الانحراف والجريمة وبخاصة عندما لا يجد من يوفر له متطلباته ويرضى أهواءه كما تعود.

٤ . ٤ الفكر المنحرف

ليس من السهل تحديد ما هو الفكر المنحرف لاعتبارات عدة، قد تدخل فيها خصوصيات كل مجتمع وطبيعته خلفيته الثقافية ، واختصاص الباحثين والهدف من التعريف نفسه .

لكن يمكن القول وباختصار إن الفكر المنحرف هو، ذلك النوع من الفكر الذي يخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويخالف الضمير المجتمعي، وأهم من هذا كله هو ذلك النوع من الفكر الذي يخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى ضرب وتفكك وحدة وكيان المجتمع .

وعلى هذا الأساس يصبح الفكر المنحرف مرادفاً للبغضاء والعدوانية، ونشر العنف وإضعاف الأمن والأمان ، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والاطمئنان النفسي لدى الأفراد، الفكر المنحرف يعتمد أساساً على التلقين والاستظهار والطاعة العمياء وينتمي أصلاً إلى التفكير السطحي غير عقلاني، الذي لا يحتاج إلى جهد عقلي، أو منطقي أو ذهني، ولا يقوم على منهجية علمية أو على دراسات علمية حقلية أو مجردة لاثبات أو نفي، أو قبول، أو رفض، ظواهر اجتماعية أو فكرية سائدة، لان هدف الفكر المنحرف ليس الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة أو براهين علمية يمكن الاستفادة منها في الحكم على المواضيع والقضايا، أو الظواهر الاجتماعية أو الفكرية، بقدر ما يهدف إلى زرع البلبلة، والشك، والتشكيك، وإسقاط ما هو قائم من فكر وأخلاق ومعتقدات، ونسق اجتماعي وسياسي، واستبدالها بتوجهات أخرى معروفة أو غير معروفة .

الفكر المنحرف يبني على العشوائية في التفكير ، والمغالطات، والمتناقضات لعرض حلول سطحية «سهلة» ظاهرها سليم وباطنها هدام ومفسد، التفكير المنحرف السطحي يؤدي دائماً في النهاية إلى طريق مسدد وإذا لم يوضح له حداً في الوقت المناسب يكون وابلاً على المجتمع بقدر ما يكون وابلاً على أصحابه، والأمثلة شاهدة على ذلك في وقتنا الحاضر.

أصحاب الفكر المنحرف يهدفون بالأساس إلى نشره في أوساط الدهماء، والجهلة وأنصاف الجهلة وضعاف النفوس.

يعمدون بخاصة إلى نقله لأوسط الشباب والأطفال والناشئة ليتقمصوه ويطبقوه في حياتهم وسلوكهم اليومي، وهنا يكمن خطر الفكر المنحرف.

الفكر المنحرف يهدف إلى التبرير السطحي لبعض المواقف أو الآراء أو الأفكار أو السلوكيات، يبحث عن اكتساب (انتزاع) الموافقة على أراء واتجاهات معينة، وتقمصها في حياة وسلوك أفراد المجتمع، والإيمان بها إيماناً مطلقاً متجاهلاً (ومخالفاً) للسيرورة الذهنية (Mental Process) الذي هو أساس الفكر السليم وأساس عقلنة المواضع والقضايا الفكرية وأساس التعامل مع الظواهر الاجتماعية والفكرية.

الفكر المنحرف يستهدف قيم وأخلاق وروح المجتمع في الصميم، وله تأثير مدمر ، إن تمكن من بلوغ أهدافه وإذا لم يتلق ردة فعل قوية من عموم المجتمع، تأثيره السلبي يكون واضحاً اكثر في أوساط الشباب والناشئة والأطفال.

يذهب في هذا الشأن المربي المختص، (عقل ، ١٩٩٦) إلى القول: «الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية (ومنها الفكر المنحرف)، التي يؤمن بها الفرد ويتعلمها أثناء طفولته، ذلك أن تلك الأفكار التي يحملها الفرد لها

تأثير على إدراك وتأويل الأحداث والمؤثرات (STRESSORS) بشكل غير مناسب ، ومن ثم يستجيب لهذه المؤثرات بردود أفعال فسيولوجيه ونفسية مضطرية » (عطا، ١٩٩٦م، ص ١٢٥).

٤ . ٥ دور المدرسة في الوقاية من الجريمة والانحراف

بجانب الأسرة، المدرسة هي أهم المؤسسات الاجتماعية التي يكون لها تأثير مباشر على شخصية وسلوك الفرد.

المدرسة هي التي تكمل الأسرة، لأنها تستقبل الطفل في سن مبكرة، ويستغرق مكوثه بها مدة طويلة من حياته.

والمدرسة هي قبل كل شيء مؤسسة اجتماعية هادفة تقوم بوظيفة التعليم الأساسية أعدها المجتمع أساساً لهذه الغرض، رغم أن التربية والتنشئة الاجتماعية، أصبحتا أيضاً من مهام وأهداف المدرسة، فإن المدرسة بجانب القيام بمهمة التعليم تقوم أيضاً بتعليم السلوك المقبول اجتماعياً والأخلاق السوية، ولولا ذلك لما أصبحت المدرسة إجبارية (Sochooling being compulsory)، لدى غالبية شعوب الأرض، بل ربما مجرد الحضور إلى المدرسة مفيد جداً للطفل والناشئة، نظراً لما يتعلمانه من علوم ومعارف مفيدة وضرورية لعملية التوافق الاجتماعي، وللوقاية من الجنوح.

فمجرد الدخول للصف المدرسي في أوقات معينة والانصراف في أوقات معينة، يعلم الطفل معنى الوقت وقيمته وأهميته، ويعلمه النظام وأهمية احترامه ويعمله الانضباط (بالمفهوم الواسع). واحترام القواعد، والنظم واللوائح (المدرسية وغيرها)، ومن ثمة يعلمه احترام الضوابط والقوانين الاجتماعية الأخرى، وبذلك يحوز على قدراً كبيراً من الوقاية في صف واحد مع زملائه، يعلم التلميذ فوائد العمل الجماعي، ويعلمه

أهمية احترام الآخرين وقبولهم، ويساعده على إدراك التفاعل الاجتماع (Interaction Social)، وأهميته، كما يشير إلى ذلك العالم الفرنسي إميل دور كايم (Emile Durkhein) (Gordon, 1996, p. 463) وأهم من هذا كله أن مجرد وجود التلميذ مع زملائه في صف واحد داخل المدرسة يجعله يدرك الفرق بين الأطفال داخل صفوف المدرسة والأطفال الذين خارج صفوف المدرسة، كما يشير إليه الباحث البريطاني ، باسل يرنشتاين (Basil . 1994 Bernstein) (Gordon, 1996, p. 29) وما يترتب عنها من اختلاف (بين الذين هم داخل الصف المدرسي والذي هم خارجه) وهو ما أدى به إلى الإشارة إلى (أن التعلم داخل الصفوف المدرسية ينطوي على اختلاف كبير بين الأطفال) (الأصبعي، ١٩٩٠م، ص ٣.

إذا عرفنا أن الطفل يقضى ما بين ستة أشهر إلى سبعة أشهر سنوياً في المدرسة وذلك بمعدل خمسة أيام في الأسبوع، وبمعدل أربع إلى خمس ساعات في اليوم، وهو ما يعادل حوالي ألف (١٠٠٠) ساعة سنوياً، والتأثير الذي يكون للمدرسة على الطفل، أو التلميذ لا يمكن أن يعادله أي تأثير آخر، وفي اعتقادنا أن ذكر العوامل التالية يمكن أن تفسر ذلك، بحيث أن :

- المدرسة كمؤسسة اجتماعية تؤثر على الطفل والتلميذ .
- المعلم (كمعلم أولاً وكشخصية ثانياً) يؤثر على الطفل والتلميذ .
- المناهج والبرامج التعليمية (بكل ما تحمله) تؤثر هي الأخرى على الطفل والتلميذ.
- زملاء الدراسة يؤثرون على الطفل والتلميذ.
- النظام المدرسي السائد (وكيفية تطبيقه) هو الآخر يؤثر على الطفل والتلميذ.

ولو اقتصرنا على هذه النقاط فقط، يمكننا القول أن هذا التأثير الخاص، وفي الحالات العادية لا يمكن أن يكون إلاّ إيجابياً، على التلاميذ والأطفال ثم أن المدرسة من مهامها الأساسية إعداد الطفل للحياة الاجتماعية السوية، وذلك بتزويده بالوسائل العلمية والمعرفية الكفيلة بتحقيق ذلك، أو على الأقل تزويده بالوسائل العلمية والمعرفية التي تساعده على تحقيق ذلك وهذا في الأساس جهد وقائي.

إذ أنّ القواعد والأنظمة التي يطلب من التلميذ الانصياع لها، واحترامها، هي الأخرى وبدون شك تعلم التلميذ والناشئة أهمية النظام، وتعلمه انماطاً سلوكية جديدة ضرورية لحمايته المستقبلية كعضو فعال وصالح داخل المجتمع.

ولا ننسى أن المدرسة هي الحقل التجريبي الأول لشخصية التلميذ والطفل، بل هي الاختبار الأول لمقدرات التلميذ والطفل واستعداداته الجسمية « البيولوجية» والنفسية والإدراكية، وهي الاختبار الحقيقي لمدى مقدرة التلميذ والطفل على تحمل الواجبات، والانضباط واحترام القواعد الاجتماعية، ومن ثم فالمدرسة هي المعيار الحقيقي الأول، لمعرفة مدى تلاؤم الطفل مع محيطه، ومدى مقدرته على التكيف الاجتماعي والتقيد بالسلوكية الاجتماعية السوية.

وهذه النقطة الأخيرة مهمة جداً ومؤثرة جداً في شخصية وسلوك التلميذ والحدث، حيث أن اكتشاف النوازع والميول والبواعث الانحرافية وتقويمها في سن مبكرة، يساعد على الحيلوله دون بلوغ هذه الميول والنوازع حدود الأفعال الانحرافية، أو الإجرامية، أو الوصول بصاحبها إلى حافة السلوك الجانح أو الإجرامي وذلك عن طريق التقويم والمساعدة الاحترافية

من طرف المختصين (داخل المدرسة أو خارجها)، وكذلك بمشاركة ومساعدة أولياء التلاميذ والأطفال أنفسهم، قبل فوات الأوان، وهو ما يشكل فرصة حقيقية للتلاميذ الأطفال، لاتباع جادة الصواب والابتعاد عن الانحراف والجنوح والإجرام، وهو ما قد لا يتوفر لغيرهم خارج المدرسة) وهذا ما يعنيه ـ باسل يرنشتاين (Basil - Bernstein 1996).

٤ . ٦ تضمين المنهج التربوي معارف الوقاية من الجريمة والانحراف

ربما يقول قائل إن هذا يخرج عن نطاق الأسرة ونطاقها وربما لأنه مرتبط أساساً بمؤسسة أخرى غير مؤسسة الأسرة نحن نعتقد أن هذا المطلب هو أيضاً من مهام مؤسسة الأسرة بقدر ما هو من مهام المؤسسات التربوية، لأن المؤسسات التربوية هي مؤسسات وجدت أصلاً لخدمة أفراد المجتمع وإذا عبرّ هؤلاء عن رغبتهم في تضمين مناهج التربية معارف وقائية فليكن ذلك، وما على المؤسسة التربوية إلاّ تلبية هذا المطلب الاجتماعي.

ولذلك فإن المنطق السليم يحتم على المؤسسات التربوية أن تحقق هذا المطلب إذا حصل إجماع الأسر عليه ، والذي نقصده هو تضمين، المناهج التربوية للمعارف الوقائية (من الانحراف والجريمة) وليس مجرد الحشو في مقررات أو مفردات مناهج التربية والتعليم، بإضافة مفردات جديدة، أو إضافة مقرر أو مكونات جديدة، تحت مسمى «الوقاية من الجريمة والانحراف» ، بقدر ما نقصد العمل بجدية (من خلال المقررات المدرسية) على توظيف هادف ومنهجي مدروس لمقرر أو من خلال عدة مقررات في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف بهدف زرع وتنمية الوعي الوقائي لدى التلاميذ وتعليمهم المسئولية عن أفعالهم وسلوكياتهم الاجتماعية والحفاظ

على سلامتهم، وسلامة زملائهم، (وسلامة المؤسسات الاجتماعية)، ومن خلال تعليمهم أهمية احترام القانون والنظام، ومعرفة مقاصد الشرع، ومن خلال بناء مواقف سلوكية معادية للانحراف والجريمة.

هذه المعارف يجب أن تقدم، بمنهجية وأسلوب علمي مدروس يجعل التلاميذ يدركون خطورة الجريمة والانحراف والأفكار الهدامة والانحرافية في المجتمع.

وقبل هذا وذلك، نعتقد بضرورة تنمية معارف ومهارات أعضاء الهيئة التعليمية في هذا الميدان، والعمل على تحسين مستوى التعليم وطرائقه، وضرورة الالتزام بقواعد التربية ومقتضيات التعليم الحديث، ولا ننسي أيضاً في هذا المجال أن المعلم هو قدوة التلميذ.

كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تفعيل دور المرشد الاجتماعي والأخصائي النفسي في المدرسة والطبيب المدرسي والحرص من طرف القائمين على المؤسسات التربوية بالتطبيق الفعلي لأهداف التعليم والتربية وغاياته في خلق جيل صالح وسوي.

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أبو حسان، محمد (١٩٩٧م). أحكام الجريمة والعقوبة، نماذج تطبيقية ناجحة، محلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد السادس، العدد الثالث.

الأصيبعي، محمد إبراهيم (١٩٩٩م). «الأمن بمفهومة الشامل، وأهميته تكوينه والتوعية به» في أعمال المؤتمر العربي للتعليم والأمن، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

رمضان، عمر السعيد (د.ت). دروس في علم الإجرام والعقاب.

طالب، أحسن (٢٠٠١م). الوقاية من الجريمة، بيروت: دار الطليعة.

ـــــــــــــــ (٢٠٠٤م. الجريمة والعقوبة، والمؤسسات والإصلاحية بيروت: دار الطليعة.

ـــــــــــــــ (١٩٩٧م). المدينة والجريمة، بيروت: دار الفنون.

عبيد، روؤف (١٩٩٨م). أصول علم الإجرام والعقا، القاهرة: دار الفكر العربي.

عرفة، محمد (١٤٠٧هـ). معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عطا، حسين عقل (١٩٩٦م). الأرشاد النفسي والتبربوي، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

علي، بدر الدين (١٩٦٣م). «تحديد مفهوم مكافحة الجريمة»، مجلة الأمن العام، القاهرة العدد ٢٠٠.

العمر، معن خليل (١٩٩٤م). علم اجتماع الأسرة، عمان: دار الشروق للطباعة والنشر.

عيسوى، عبدالرحمن (د.ت). علم النفسي ومشكلاته الفرد، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

فاخر، عقل (١٩٧٨م). معالم التربية، بيروت: دار العلم للملايين.

منصور، عبدالمجيد سيد أحمد (١٤٠٦هـ). «الشخصية العربية المعاصرة والمسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية»، أعمال الندوة العلمية الثالثة مركز الدراسات والبحوث، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

نشأت، أكرم (١٩٨١م). «عوامل جنوح الأحداث» سلسلة الدفاع الاجتماعي العدد الثالث، (د، م).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Marshall, Gordon, Oxford Concise Dictionary of Sociology, Oxford, Press,1996.

Gilling, Daniel, Crime Prevention, Theory and Politics, U.C.L., Press, London, 1994.

Waller, Irvin, – Crime Prevention, Between Theory and Practice –, International Crime Prevention Conference, Abu-Dhabi, 1994.

Gassin, Raymond, – La Notion de La Prevention de Criminalite in, La Prevention de La Criminalite en Milieu Urbain, Presses Universitatires, Daix-Marseille – 1992.

Brown, John, – La prevention de La Criminalite ; a La recherche de Concept et de Strategie – , Revue de Sciences Criminelle, Paris, 1980.

Berkmoes, Henri, Bourdeux, Gilles Laurent, – La Prevention de La criminalite, – Revue de Droit Penal et de criminlogic, Paris . 1986.

BECCARIA cesare, Des Delits et Despeinees, G.F. Flammarion, Paris. 1991.

Bureau of Justice Statistics,(Prisoner at) Midyear, 1991, Washington, DC, US, Department of Justice, 1991, U.S.A.

Williams Hans M. – Crime Prevention in the Netherlands Experience and Considerations – . In les Pays de l – est a L – Epreuve de la Criminalite – en Milieu Urbain Universite – de Droit et des Sciences D – Aix-Marseille, Presses Universitaire D – Aix-Marseille, A994.

Waller Irvin, – Putting Crime Prevention on the Map – , in International Crime Prevention Conference on Urban Safety, Paris, Nov. 1991.

Horn, J , – The Future of Crime : Inter Issues in the Netherlands – The Ministry of Justice, Directorate for Crime Prevention, the Hague, Netherlands , 1990.